

الهيئة المنظمة للاتصالات اصدرت ٣ مشاريع انظمة رئيسية وطرحت خطة الحزمة العريضة

العامة، فقال إنها «أطلقت دفتر الشروط الفنية لتراخيص الحزمة العريضة والنقل الوطنية، تماشياً مع مضمون البيان الوزاري للحكومة الحالية، وتلازماً مع خطة الترخيص للحزمة العريضة، التي تعتبر غاية في الأهمية، حيث تعمل الهيئة منذ سنة تقريباً على تحرير خدمات الحزمة العريضة، وقد وضعنا تصوراً بهذا الخصوص يتضمن اقتراحاً بإصدار تراخيص الحزمة العريضة عبر مزايده علنية عالمية وفقاً لقانون الاتصالات، علماً أن الترخيص يخول الفائز إنشاء شبكة لنقل المعلومات تتمتع بكفاءة عالية اعتماداً على الألياف البصرية وتشمل تغطيتها كافة المناطق والمدن الرئيسية».

وقال: «إنه في ظل وجود «الحزمة العريضة»، يستطيع الناس تحسين معيشتهم وتخفيض تكاليفها لأن شبكة الإنترنت حلت مكان وسائل التواصل التقليدية التي يعتمد عليها المواطن حين ما توفرت لهم من أجل إتمام معاملاتهم لجهة تميزها بدينامية وأبعاد متعددة، ودمجها وسائل الإعلام المتنوعة في وسيلة واحدة».

الخدمات والتراخيص الخاصة بالترددات، وهذا عمل أساسي لتنظيم قطاع الاتصالات، لأن القدرة على تنظيم القطاع تكتمل بإصدار تراخيص تحدد الحقوق والواجبات، وبفتح القطاع أمام المنافسة، وهذا عمل تطبيقي لأحكام قانون الاتصالات».

وأشار إلى «أن نظام التراخيص يحدد أنواع التراخيص التي سوف تصدرها الهيئة، وهي تشمل التراخيص الفردية، والتراخيص الفئوية مع ترددات، والتراخيص الفئوية من دون ترددات، وهو يتضمن جدولاً يحدد أنواع الخدمات ونوع التراخيص التي تستوجبها، إضافة إلى الشروط، ذلك أن للتراخيص الفردية دفتر شروط باعتبارها تمنح بمزايدة علنية، وعددها محدود، في حين تمنح التراخيص الفئوية مع ترددات أو بدونها من دون مزاد، وهي غير محصورة بعدد معين ضمن الحيز المتوفر».

من جهة أخرى، تناول عيد ما طرحته «الهيئة المنظمة للاتصالات» أخيراً للاستشارات

أعلنت «الهيئة المنظمة للاتصالات» ٣ مشاريع أنظمة رئيسية وطرح دفتر الشروط لتراخيص «الحزمة العريضة» للاستشارات العامة.

وأكدت الهيئة في بيان لها أمس أن مجلس إدارتها أقر المسودة النهائية لثلاثة مشاريع أنظمة رئيسية، هي: «نظام التراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمات»، و«نظام رسوم تراخيص الترددات والتراخيص الفئوية»، و«نظام ترخيص وإدارة حيز الترددات اللاسلكية»، على أن تصبح هذه الأنظمة نافذة بعد استشارة مجلس شورى الدولة وفور نشرها في الجريدة الرسمية.

كما أعلنت الهيئة المنظمة أنها طرحت للاستشارات العامة دفتر الشروط الفنية لتراخيص الحزمة العريضة والنقل الوطنية، إلى جانب خطة الترخيص للحزمة العريضة.

وتعقيباً على هذه التطورات، قال عضو مجلس الإدارة ورئيس «وحدة السوق والمنافسة»، المفوض باتريك عيد، إن «من صميم مسؤوليات الهيئة أن تمنح التراخيص لمقدمي